ICC-ASP/4/20

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
26 September 2005

ARABIC
Original: English

الدورة الرابعة

لاهاي

٢٨ تشرين الثاني إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية
حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥

مقدمـــة

١- وافقت جمعية الدول الأطراف (الجمعية) بموجب قراريها ICC-ASP/3/Res.3، وRes.4 المؤرخين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.[١] على ميزانية بمبلغ ٢٠٠ ٨٦١ ٦٦ يورو لعام ٢٠٠٥. ويقدّم المسجل في هذه الوثيقة تقريرا عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة) حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

نظرة عامة على أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية

٢- استندت الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٥ إلى افتراض المدعي العام بأنه سيتمّ إرسال قضيتين إلى الدائرة التمهيدية وأن قضيتين أخريين ستدخلان مرحلة المحاكمة الابتدائية.[٢] وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أبلغ المدعي العام لجنة الميزانية والمالية (اللجنة) بتعديل افتراضاته لعام ٢٠٠٥[٣] وتوقعه بأن تبدأ أنشطة المحاكمة التمهيدية لإحدى الحالات في النصف الأول من عام ٢٠٠٥ ولقضية واحدة في حالة أخرى في أواخر عام ٢٠٠٥.

---

١ *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، ٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤* (منشورات المحكمة الجنائية الدولية) ، الجزء الثالث

٢ *ICC-ASP/3/2، صفحة ٥١، الفقرة ١٦١

٣ *تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الرابعة*، نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ICC-ASP/4/2، الفقرة ١٢

٣- وقد أثرت هذه الافتراضات المنقّحة على تنفيذ الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٥. وكان الأثر الرئيسي هو تأخير تعيين الموظفين في الوظائف الثابتة، مثل الوظائف المتصلة بالمحاكمة الابتدائية. ويوضح الجدول ١ استخدام الموارد حسب بنود الانفاق. وكما يتضح من ذلك الجدول يبلغ معدّل التنفيذ الشامل لميزانية المحكمة ٤٨,٤ في المئة في حين يبلغ معدّل تنفيذ "التكاليف الخاصة بالموظفين" ٤٣,٥ في المئة. ومن ناحية أخرى يبلغ معدّل تنفيذ بند "المساعدة المؤقتة العامة" في الميزانية ١٣٠,٤ في المئة وتم إنفاق مبلغ ٠,٩ مليون يورو زيادة عن الاعتماد المخصّص له. ويرجع هذا الانفاق الزائد في جزء منه إلى أنشطة التحقيق والادعاء التي اعتمدت على المساعدة المؤقتة العامة وفي جزء آخر إلى تعيين مساعدة مؤقتة عامة لأمن مبنى المحكمة بدلا من التعاقد الخارجي مع شركة محلية. ومما يُذكر أن الشركة المحلية التي كانت توفّر الأمن الفعلي لمبنى المحكمة أفلست في نهاية ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك أعيد توجيه الأموال المخصصة لهذا العقد الخارجية إلى المساعدة المؤقتة العامة وتمّ تعيين أغلبية موظفي الأمن الذين كانوا يعملون لدى مقدّم الخدمة الذي أشهر إفلاسه كموظفين مؤقتين.

٤- كان استمرار وعي المحكمة بالتكاليف عاملا مساهما آخر في معدّل التنفيذ الشامل الذي بلغ ٤٨,٤ في المئة. ولا يتضح ذلك فقط في الجهود المبذولة للحصول على أفضل المنتجات بأقل الأسعار لكنه يتضح أيضا في التعديلات التي أدخلت في النفقات المخططة (مثل الوظائف) تمشيا مع تطوّر أنشطة المحكمة.

٥- ويرد مزيد من التفاصيل في الجدول ١ أدناه

الجدول ١
أداء الميزانية في ٢٠٠٥: استخدام الموارد حسب بند الانفاق
(بآلاف اليورو)

	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٥[٤] [١]	النفقات حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ [٢]	الرصيد غير المربوط حتى ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ [٣]=[٢]-[١]	٪ لمعدل التنفيذ حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ [٤]
القضاة	٤ ٠١١	١ ٩٣٣	٢ ٠٧٨	٤٨,٢
المجموع الفرعي	*٤ ٠١١*	*١ ٩٣٣*	*٢ ٠٧٨*	*٤٨,٢*
التكاليف الخاصة بالموظفين	٣٣ ٦٩٤	١٤ ٦٦٩	١٩ ٠٢٥	٤٣,٥
المساعدة المؤقتةالعامة	٢ ٨٤٩	٣ ٧١٤	(٨٦٥)	١٣٠,٤
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	١ ٣٦٧	١٠٧	١ ٢٦٠	٧,٨
العمل الإضافي	٣٨٧	٦٩	٣١٨	١٧,٨
الخبراء الاستشاريون	٥٣٧	١٣٩	٣٩٨	٢٥,٩
المجموع الفرعي-التكاليف الخاصة بالموظفين	*٣٨ ٨٣٤*	*١٨ ٦٩٨*	*٢٠ ١٣٦*	*٤٨,٢*

٤ تُراعي الميزانية المعتمدة التعديلات التي أجريت في أمانة الدول الأطراف لزيادة توضيح متطلبات الميزانية وقرارات جمعية الدول الأطراف.

السفر	٢ ٥٧٢	١ ٦٣٨	٩٣٤	٦٣,٧
الضيافة	٤٨	٢٤	٢٤	٥٠,٠
الخدمات التعاقدية بما فيها التدريب	١٠ ٤١٥	٥ ١٦٥	٥ ٢٥٠	٤٩,٦
مصروفات التشغيل العامة	٦ ٠٠٣	٢ ٦٥٩	٣ ٣٤٤	٤٤,٣
اللوازم والمواد	٨٧٢	٤٦١	٤١١	٥٢,٩
الأثاث والمعدّات	٤ ١٣٦	١ ٧٦٤	٢ ٣٧٢	٤٢,٧
المجموع الفرعي-التكاليف غير المتصلة بالموظفين	٢٤ ٠٤٦	*١١ ٧١١*	*١٢ ٣٣٥*	*٤٨,٧*
المجموع- المحكمة	**٦٦ ٨٩١**	**٣٢ ٣٤٢**	**٣٤ ٥٤٩**	**٤٨,٤**

٦- ويوضح جدول ٢ والشكل ١ أدناه أداء الميزانية حسب البرامج الرئيسية. وسيرتفع معدّل التنفيذ المنخفض حاليا في البرنامج الرئيس الرابع - أمانة جمعية الدول الأطراف في الأشهر القليلة القادمة نظرا إلى عقد اجتماعات كبرى في النصف الثاني من السنة.

الجدول ٢
أداء الميزانية في ٢٠٠٥: ملخص الأداء حسب كل برنامج رئيسي
(بآلاف اليورو)

		الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٥ [١]	النفقات حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ [٢]	الرصيد غير المربوط حتى ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ [٣]=[١]-[٢]	٪ لمعدّل التنفيذ حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ [٤]
البرنامج الرئيسي القضاة	الأول	٧ ٣٠٤	٣ ٣٥٧	٣ ٩٤٧	٤٦,٠
البرنامج الرئيسي مكتب المدعي العام	الثاني	١٧ ٠٢٢	٧ ٦١٠	٩ ٤١٢	٤٤,٧
البرنامج الرئيسي قلم المحكمة	الثالث	٣٧ ٣١٢	١٨ ٢٨٨	١٩ ٠٢٤	٤٩,٠
البرنامج الرئيسي أمانة جمعية الدول الأطراف	الرابع	٣ ١٨٨	١ ٢٣٤	١ ٩٥٤	٣٨,٧
البرنامج الرئيسي الاستثمار في مباني المحكمة	الخامس	٢ ٠٦٥	١ ٨٥٣	٢١٢	٨٩,٧
المجموع- المحكمة		**٦٦ ٨٩١**	**٣٢ ٣٤٢**	**٣٤ ٥٤٩**	**٤٨,٤**

الشكل ١- مقارنة النفقات بالرصيد غير المربوط حسب البرامج الرئيسية
حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (بآلاف اليورو)

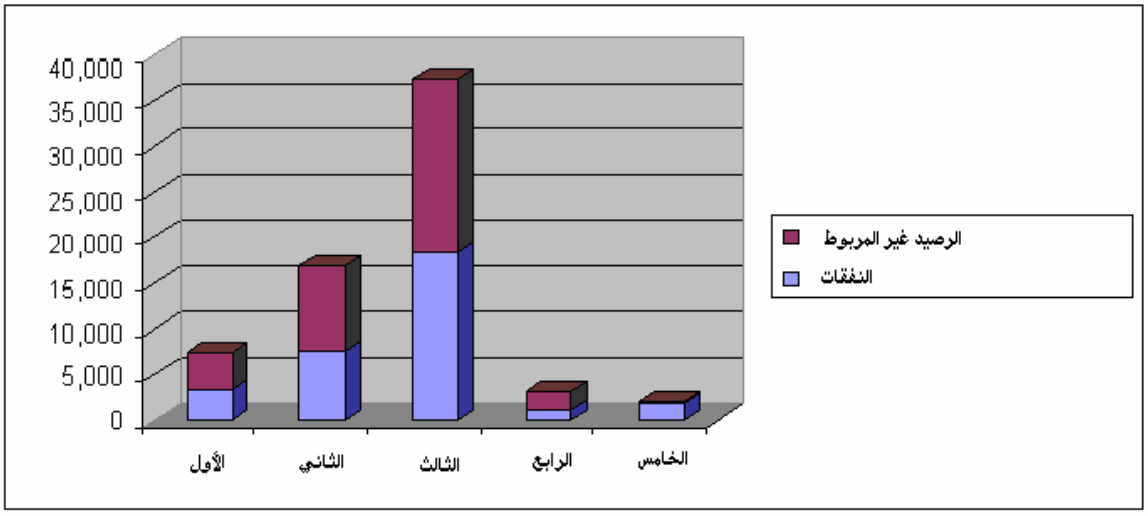

٧- ويظل صندوق الطوارئ في مرحلة ما بعد الموافقة. فقد تمّ اتخاذ قرار بتمويل النفقات غير المتوقعة، مثل نفقات المكاتب الميدانية، باستعمال الوفورات من مجالات أخرى (مثل استئجار زنازين السجون) وبذلك تمّ كفالة عدم وجود الحاجة إلى استعمال موارد من صندوق الطوارئ.

نظرة عامة على استخدام الموارد في الأنشطة المتصلة بالحالات

٨- أنشأت المحكمة مكاتب ميدانية في قضية دارفور وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أوغندا. وهذه المكاتب الميدانية لم تكن متوقعة في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠٠٥، وتم تمويلها أساسا من الوفورات المتحققة من بنود الميزانية مثل "مصروفات التشغيل العامة" وخاصّة من الوفورات المتحققة من استئجار زنازين السجون والمعونة القانونية داخل قلم المحكمة.

٩- وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥ أنفقت المحكمة ٤,٤ مليون يورو على مختلف الحالات (٢,٧ مليون يورو في مكتب المدعي العام و١,٧ مليون يورو في قلم المحكمة). ويتصل معظم هذه النفقات "بالتكاليف الخاصة بالموظفين" على الوظائف الثابتة، "والمساعدة المؤقتة العامة" و"السفر". وبسبب سرية التحقيقات والمداولات لا يجري تقديم مزيد من التفاصيل عن النفقات في مختلف الحالات.

١٠- ويقدم الجدول ٢ المقارنة بين النفقات الرئيسية والنفقات المتصلة بالحالات في المحكمة. وتمشيا مع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٥ تم تحميل النفقات المتصلة بالحالة الأولى على الميزانية الرئيسية (انظر "النفقات المتصلة بالحالات في الميزانية الرئيسية") وتحميل النفقات المتصلة بالحالات الأخرى على الميزانية الشرطية (انظر "النفقات المتصلة بالحالات في الميزانية الشرطية، خارج الميزانية الرئيسية"). وكما يتضح أدناه كان ١٣,٦ في المئة من مجموع نفقات المحكمة يتصل بالأنشطة المتصلة بالحالات (يظهر ٦,٢ في المئة منها في الميزانية الرئيسية و٧,٤ في المئة من الميزانية الشرطية).

الشكل ٢- مقارنة النفقات حسب الميزانية الرئيسية فقط، وحسب التكاليف المتصلة بالحالات المدرجة في الميزانية الرئيسية والتكاليف المتصلة بالحالات المدرجة في الميزانية الشرطية حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥

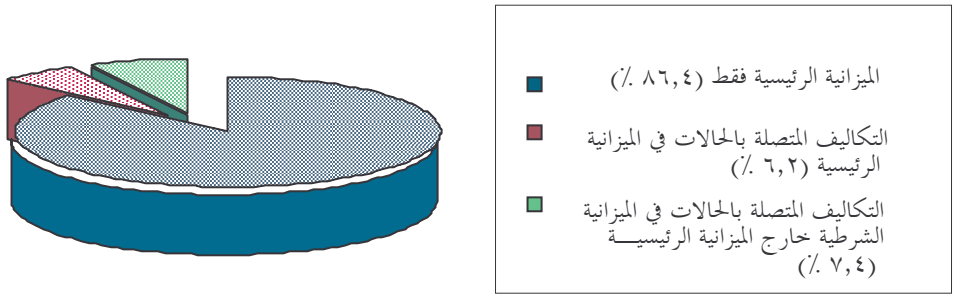

- - - 0 - - -